الأمم المتحدة

A/54/788

الجمعية العامة

Distr.: General
9 March 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٩٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

عملا بتوجيهات حكومتينا، نتشرف بأن نحيل إليكم نص البيان الروسي - الإيراني المشترك، الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إبان زيارة وزير خارجية الاتحاد الروسي لجمهورية إيران الإسلامية، والمتعلق بخط الأنابيب المقترح إنشاؤه عبر بحر قزوين (انظر المرفق).

وسنغدو ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة تحت البند ٩٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) سيرغي ف. لافروف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) هادي نجاد حسينيان
السفير
الممثل الدائم لجمهورية إيران
الإسلامية لدى الأمم المتحدة

140300 140300 00-33690 (A)

المرفق

[الأصل: بالروسية]

البيان المشترك للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية المتعلق بمشروع بناء خط أنابيب عبر بحر قزوين

إن الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، عن قناعة بأن المحافظة على النظام الإيكولوجي والتنوع الحيوي الفريد لبحر قزوين من أجل أجيال المستقبل يتطلب التعاون الوثيق وتنسيق جهود جميع الدول المطلة على البحر واجها باهتمام زائد وقلق عميق ما جرى مؤخرا من توقيع وثائق تتعلق بالتنمية الاقتصادية لبحر قزوين، في صورة بناء وتشغيل خط أنابيب مغمور وعابر للبحر، بدون مشاركتهما.

وقد سبق أن أعلن الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية مرارا وتكرارا، بما في ذلك في محافل رسمية، عن اعتراضهما القاطع على تنفيذ مثل تلك المشاريع قبل التوصل إلى اتفاقات عامة بين الدول المطلة على بحر قزوين بشأن اعتماد مركز قانوني جديد للبحر وكفالة حماية أمنه الإيكولوجي. وتشمل تلك الحماية الهبوط إلى أدنى حد بإمكانية تضرر البيئة البحرية، بما في ذلك حماية أسماك الحفش الفريدة. بيد أن الاندفاع نحو تنفيذ مثل هذه المشاريع، وعلى رأسها مشروع خط الأنابيب المغمور العابر للبحر، لا ينجم عنه، للأسف، سوى تعقيد وتأجيل ما تسعى إليه جميع الدول المطلة على بحر البلطيق من إيجاد حل عادل ومقبول للجميع، فيما يتعلق بمختلف جوانب المركز القانوني لبحر قزوين والترتيبات المتعلقة بتنميته الاقتصادية.

ويرى الطرفان أنه، وإلى أن يتحدد أي مركز قانوني جديد للبحر، تظل الاتفاقيتان المبرمتان في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٢١ بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية وفارس، وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٤٠ ”بشأن التجارة والملاحة البحرية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإيران“، نافذتان في جميع أحكامهما القانونية.

ويرى الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية أن قضايا حماية بيئة بحر قزوين تتعلق بمصالح كل دولة من الدول المطلة على البحر، وأن أية دولة من هذه الدول لا تملك، بالتالي، صلاحية تعريض مصالح الدول الأخرى للخطر باتخاذ إجراء منفرد من جانبها.

ويعلن الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية صراحة عن عدم قبولهما لتنفيذ أي مشروع لخطوط الأنابيب المغمورة العابرة لبحر قزوين، من شأنه أن يهدد البيئة في الظروف التي يوجدها نشاط جيوديناميي كثيف.

ويعرب الطرفان عن أملهما في أن يجري، أثناء لقاء نواب وزراء خارجية الدول المطلة على بحر قزوين، في إطار عمل الفريق العامل المتخصص المعني بتحديد المركز القانوني النهائي لبحر قزوين، اتخاذ تدابير فعالة بشأن إبرام اتفاقية مناسبة، وبشأن التوقيع بسرعة على اتفاق خماسي الأطراف لحماية بيئة بحر قزوين، وحفظ واستغلال موارده الحيوية، وبشأن إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على بحر قزوين.